



## Fiscal Policy and Macroeconomics in the Rentier Iraqi Economy: An Econometric Assessment for the Period 2003–2025

### فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد

الريعي: تحليل قياسي لحالة العراق (2003–2025)

أ.م. د. باسمة كزار حسن

Asst. Prof. Dr. Basima Kzar Hasan

جامعة البصرة-مركز دراسات البصرة والخليج العربي

, University of Basra - Center for Basra and Arab Gulf Studies

Orcid..org/0000-0002-9298-0784

E-mail: [basima.hasan@uobasrah.edu.iq](mailto:basima.hasan@uobasrah.edu.iq)

#### Keywords:

Fiscal Policy, Economic Stability, Public Expenditure, Public Revenues, Budget Deficit, Rentier Economy, Iraq.

#### الكلمات المفتاحية

السياسة المالية، الاستقرار الاقتصادي، الإنفاق العام، الإيرادات العامة، عجز الموازنة، الاقتصاد الريعي، العراق..

**Abstract:**This study aims to measure the impact of two main fiscal policy instruments namely public expenditure and public revenues on achieving macroeconomic stability in Iraq as a rentier economy during the period (2003–2025). The research adopts a descriptive-analytical approach and an econometric methodology, using annual data from official sources (the World Bank, the Iraqi Ministry of Finance, and the Central Bank of Iraq), with a total of 23 observations. The Augmented Dickey-Fuller (ADF) test and the Johansen cointegration test were applied, followed by the estimation of an Error Correction Model (ECM) to address the issue of spurious regression. The results show a statistically significant positive relationship between public expenditure and GDP (coefficient of 0.48 in the short run and 0.92 in the long run), and a statistically significant positive relationship between public revenues and GDP (coefficient of 0.42 in the short run and 0.81 in the long run). The coefficient of determination ( $R^2$ ) reached 0.78, indicating that the model explains approximately 78% of the changes in GDP. The findings also reveal that heavy dependence on oil revenues (about 90% of total revenues) makes these fiscal instruments vulnerable to external fluctuations, particularly global oil price volatility. The study concludes that it is necessary to diversify non-oil revenue sources, restructure public expenditure in favor of investment spending, and enhance the efficiency of public financial management. These measures are essential to reduce the structural fragility of the Iraqi economy and improve its resilience to external shocks.

المستخلص يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، بوصفه اقتصاداً ريعياً بمدى بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. ويركز البحث على بيان دور أدوات السياسة المالية، ولا سيما الإنفاق العام والإيرادات العامة وعجز الموازنة، في التأثير في بعض مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وفي مقدمتها الناتج المحلي الإجمالي ومستوى النشاط الاقتصادي. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب استخدام نموذج قياسي لقياس تأثير بعض متغيرات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق. وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تؤدي دوراً مهماً في توجيه النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو، إلا أن فاعليتها تبقى محدودة بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما بينت النتائج أن تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتطوير إدارة الإيرادات العامة، وتنويع مصادر الدخل، تمثل مبركات أساسية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. ولوعدت الدراسة بضرورة تبني سياسة مالية أكثر انضباطاً، وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تخفيف هشاشة الاقتصاد العراقي وتعزيز قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والمالية والإحصائية للخليج العربي والجزيرة العربية تصدر عن مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة

## المقدمة

تُعد السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومات في إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه نحو تحقيق أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي. وتتمثل هذه السياسة بمجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة من خلال إدارة الإنفاق العام والإيرادات العامة وتنظيم الموازنة العامة، بهدف التأثير في مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي داخل الدولة. ومن خلال هذه الأدوات تستطيع الحكومة التدخل لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتحقيق التوازن بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية .

وتبرز أهمية السياسة المالية بصورة واضحة في الدول النامية، إذ تعتمد الحكومات فيها بدرجة كبيرة على الإنفاق العام كوسيلة لتحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي. كما يمكن للسياسة المالية أن تؤدي دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الإنتاجية وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ويُعد العراق من الاقتصادات الريعانية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يجعل الأداء الاقتصادي والمالي عرضة للتقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على تطور الإنفاق العام والإيرادات العامة في العراق، إذ يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع الإيرادات العامة ومن ثم انخفاض قدرة الحكومة على تمويل برامجها التنموية والاقتصادية .

وفي ظل هذه الظروف تزداد أهمية السياسة المالية بوصفها أداة رئيسة يمكن من خلالها تحقيق قدر من الاستقرار الاقتصادي والتخفيف من آثار التقلبات الاقتصادية. إذ يمكن للحكومة من خلال إدارة الإنفاق العام والإيرادات العامة أن تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتنشيط النشاط الاقتصادي .

وانطلاقاً من ذلك يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، من خلال تحليل الإطار النظري للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن دراسة تطور بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في الاقتصاد العراقي وبيان طبيعة العلاقة بينها، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### مساهمة البحث العلمية:

يسهم هذا البحث في الأدبيات الاقتصادية من خلال تقديم تحليل تطبيقي لدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق، وهو اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. وتتمثل مساهمة البحث في عدة جوانب؛ أولها تقديم تحليل حديث لتطور متغيرات السياسة المالية الرئيسية، ولا سيما الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة وعجز الموازنة، خلال المدة (2003-2025). وثانيها استخدام أسلوب التحليل القياسي لقياس أثر هذه المتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

كما يضيف البحث تحليلاً للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنشاط الاقتصادي في العراق في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يساعد على فهم طبيعة تأثير الصدمات النفطية في أداء المالية العامة. ومن ناحية تطبيقية، يقدم البحث مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تفيد صانعي السياسات الاقتصادية في العراق في مجال تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

### مشكلة البحث

تعاني السياسة المالية في العراق من مفارقة جوهرية: فرغم أنها الأداة الوحيدة المتاحة للتأثير في النشاط الاقتصادي الكلي، فإن هيكل الاقتصاد الريعي يجعلها خاضعة بالكامل لتقلبات الإيرادات النفطية، مما يفقدها استقلاليتها وفعاليتها في تحقيق الاستقرار. لذا، تتمثل مشكلة البحث في تقييم مدى فعالية السياسة المالية كأداة لاستقرار الاقتصاد الكلي في ظل هشاشة الهيكل المالي الريعي للاقتصاد العراقي،

وذلك من خلال تحليل قياسي للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والمتغيرات الكلية الرئيسية للمدة 2003-2025.

**أهمية البحث:** تتبع أهمية البحث من الجوانب الآتية:

بيان الدور الذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والنشاط الاقتصادي في العراق.

إبراز أثر الاقتصاد الريعي في تقليص فاعلية السياسة المالية.

تقديم نتائج علمية وتوصيات عملية يمكن أن تفيد صانعي القرار في مجال إدارة المالية العامة.

**أهداف البحث:** يهدف البحث إلى:

توضيح المفهوم النظري للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي.

بيان أثر الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي.

قياس العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنشاط الاقتصادي في العراق.

تقديم توصيات لتعزيز دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### فرضيات البحث

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التي يسعى البحث إلى اختبارها، والتي تتمثل في الآتي:

يُشكّل الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للتمويل المالي رهاناً هيكلياً ينعكس في فعالية السياسة المالية، حيث تؤثر أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة) تأثيراً ذا دلالة إحصائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في العراق، غير أن هذه الفعالية تظل مرهونة بتقلبات الإيرادات النفطية كخدمة كلية خارجية تحد من قدرة السياسة المالية على تحقيق استقرار طويل الأجل.

### منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي، من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية والدراسات

السابقة ذات الصلة. كما استخدمت الدراسة المنهج القياسي لتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنتائج المحلي الإجمالي في العراق. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام بيانات سنوية للاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2025)، والتي تم الحصول عليها من مصادر رسمية مثل البنك الدولي والبنك المركزي العراقي ووزارة المالية العراقية. وتم تحليل هذه البيانات باستخدام أساليب التحليل الإحصائي والقياسي من خلال برنامج EViews ، وذلك من أجل قياس أثر الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

كما تم إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية مثل اختبار الاستقرارية (ADF) واختبار التكامل المشترك (Cointegration) إضافة إلى تقدير نموذج الانحدار القياسي وتحليل مصفوفة الارتباط، وذلك بهدف التحقق من طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنشاط الاقتصادي في العراق.

#### الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الاقتصادية دور السياسة المالية في التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولا سيما في الدول النامية والاقتصادات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية. فقد هدفت دراسة كاظم وعبيد (2014) إلى تحليل أثر السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2010)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي، إذ يسهم التوسع في الإنفاق العام في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي في الاقتصاد.

كما تناولت دراسة علي وأحمد (2021) تحليل أثر السياسة المالية الانسيابية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن السياسة المالية تمثل أداة مهمة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، إلا

أن فعاليتها تبقى محدودة بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة الفتلاوي (2019) إلى قياس فعالية أدوات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1989-2017)، وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات السياسة المالية، ولا سيما الإنفاق العام والضرائب، تؤدي دوراً مهماً في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أما دراسة حمزة (2025) فقد ركزت على دور السياسة المالية في دعم التنوع الاقتصادي في العراق، وأشارت نتائجها إلى أن تحسين إدارة الإنفاق الحكومي وتنوع مصادر الإيرادات العامة يسهمان في تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظم الدراسات ركزت على تحليل دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي أو الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام فترات زمنية مختلفة. إلا أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في أنها تسعى إلى تحليل أثر أدوات السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003-2025) باستخدام أسلوب التحليل القياسي، وذلك بهدف بيان طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

### المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية والاستقرار الاقتصادي

#### أولاً: مفهوم السياسة المالية

تُعد السياسة المالية إحدى أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الحكومات في إدارة النشاط الاقتصادي والتأثير في مساره من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من التقلبات الاقتصادية المختلفة ( Khaf, 2008, 347 ).

وتُعرّف السياسة المالية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة باستخدام أدوات الموازنة العامة من أجل التأثير في مستوى الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي بما يحقق التوازن الاقتصادي العام في الدولة (Khalil, 1982, 693). كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية أن السياسة المالية تمثل وسيلة مهمة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، إذ يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب في فترات الركود الاقتصادي بهدف تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الإنتاج والتشغيل (Bakhit and Matar, 2009, 190).

وتزداد أهمية السياسة المالية في الدول النامية، حيث تعتمد الحكومات عليها بصورة كبيرة في دعم عملية التنمية الاقتصادية وتمويل المشاريع العامة وتحسين مستوى الخدمات الأساسية، فضلاً عن دورها في إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع (Al-Saadi, 2015, 122).

#### ثانياً: أدوات السياسة المالية

تعتمد السياسة المالية في تحقيق أهدافها الاقتصادية على مجموعة من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الحكومات للتأثير في النشاط الاقتصادي.

#### 1- الإنفاق العام

يُعد الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية، إذ يمثل الوسيلة التي تعتمد عليها الحكومة في تقديم الخدمات العامة وتمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. كما يسهم الإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب الكلي وزيادة النشاط الاقتصادي، خصوصاً في فترات الركود الاقتصادي (Khaf, 2008, 351).

ويؤدي التوسع في الإنفاق العام إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما ينعكس إيجاباً على مستوى الإنتاج والتشغيل في الاقتصاد. إلا أن الإفراط في الإنفاق الحكومي قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية إذا لم يقابله توسع في الإنتاج الحقيقي (Al-Shammari, 2018, 167).

#### 2- الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم والإيرادات النفطية وغيرها من الموارد المالية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل نفقاتها العامة (Khalil, 1982, 693).

وتؤدي الإيرادات العامة دوراً مهماً في تحقيق التوازن المالي للموازنة العامة، كما تسهم في تمويل البرامج الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تنفذها الدولة. ويعد تنوع مصادر الإيرادات العامة من العوامل المهمة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي (Al-Shammari, 2018, 167).

### 3- الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الأداة الرئيسية التي تعكس توجهات السياسة المالية للدولة، حيث تتضمن تقديراً للإيرادات العامة والنفقات العامة خلال مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة مالية (Khalil, 1982, 692).

كما تعكس الموازنة العامة طبيعة السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة، إذ يمكن من خلالها تحقيق التوازن المالي أو تسجيل عجز أو فائض في الموازنة العامة تبعاً للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة (Abdel-Muttalib, 2010, 221).

### ثالثاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي الحالة التي يتم فيها تحقيق توازن نسبي في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو الاقتصادي ومستوى الأسعار ومعدلات البطالة، بما يسهم في توفير بيئة اقتصادية مستقرة تساعد على جذب الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية (Al-Shammari, 2018, 174) كما يشير الاستقرار الاقتصادي إلى قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الاقتصادية المختلفة وتقليل حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة الاقتصادية (Bashim and Fawka, 2022, 844). ويُعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية، حيث تسعى الحكومات إلى استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في الاقتصاد والحد من التقلبات الاقتصادية المختلفة (Khaf, 2008, 365).

## المبحث الثاني: تحليل دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق

### أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي

يُعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تعكس مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة، إذ يمثل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد خلال مدة زمنية معينة (Abdel-Muttalib, 2010, 214). وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تقلبات واضحة خلال السنوات الأخيرة نتيجة اعتماد الاقتصاد العراقي بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، مما يجعل النشاط الاقتصادي عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية (World Bank, 2023, 14). فقد أدى انخفاض أسعار النفط خلال بعض السنوات إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة، الأمر الذي انعكس على حجم الإنفاق الحكومي ومستوى النشاط الاقتصادي. كما أن الأزمات الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا كان لها تأثير واضح في تراجع النمو الاقتصادي في العراق خلال بعض الفترات (World Bank, 2023, 18). شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تطوراً ملحوظاً خلال المدة (2003-2025)، حيث ارتفع من نحو 100 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 281.8 مليار دولار عام 2025.

### الجدول (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط في العراق للمدة (2003-2025)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	سعر النفط (دولار/برميل)	سعر التعادل المالي (دولار/برميل)
2003	100	62.98	-
2004	150	58.12	58.12
2005	180	42.54	42.54
2006	200	47.97	47.97
2007	220	57.19	57.19
2008	260	96.71	96.71
2009	240	83.08	83.08
2010	260	88.91	88.91
2011	300	99.46	99.46

102.90	102.90	330	2012
122.15	122.15	350	2013
102.06	102.06	340	2014
59.06	59.06	280	2015
51.30	51.30	270	2016
42.74	42.74	280	2017
45.88	45.88	224	2018
52.70	52.70	234	2019
57.02	57.02	167	2020
54.20	54.20	207	2021
68.54	68.54	264	2022
80.36	80.36	255	2023
94.56	94.56	279	2024
92.43	92.43	282	2025

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات :

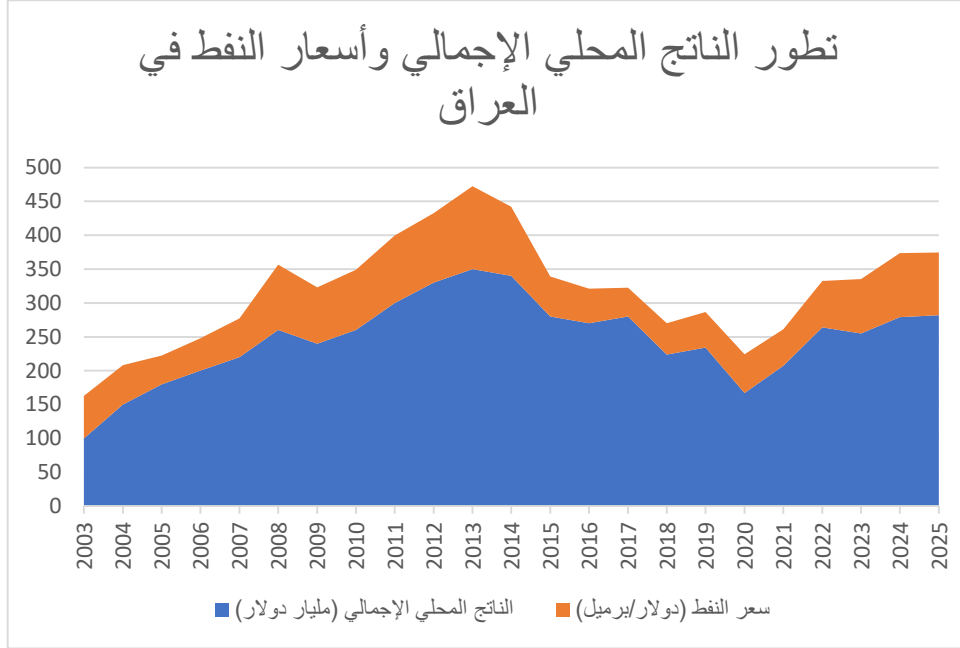
- البنك الدولي، World Development Indicators
- IMF Regional Economic Outlook
- U.S. Energy Information Administration

يتضح من الجدول (1) وجود علاقة واضحة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق وتقلبات أسعار النفط العالمية خلال المدة (2003-2025)، إذ أدى انخفاض أسعار النفط في عام 2020 إلى تراجع حاد في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو، في حين ساهم ارتفاع الأسعار خلال عامي 2021 و2022 في تحقيق تعافٍ اقتصادي ملحوظ.

شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق تطوراً ملحوظاً خلال المدة (2003-2025)، حيث ارتفع من نحو 100 مليار دولار عام 2003 إلى نحو 281.8 مليار دولار عام 2025. ويعكس ذلك الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية المرتبطة بأسواق الطاقة. وعليه، تبرز

أهمية السياسة المالية في امتصاص هذه الصدمات من خلال إدارة الإنفاق العام وتنويع مصادر الإيرادات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الشكل (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط في العراق



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

يُظهر الشكل (1) وجود علاقة واضحة بين تطور الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط في العراق خلال المدة (2003-2025) كما مبين ادناه:

**الفترة 2003-2013 (فترة الازدهار النفطي):**

- شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً من 100 مليار دولار عام 2003 إلى 350 مليار دولار عام 2013.
- تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط من 62.98 دولار للبرميل عام 2003 إلى 122.15 دولار للبرميل عام 2013.

**الفترة 2014-2017 (فترة الانخفاض):**

- انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 280 مليار دولار عام 2015 و 270 مليار دولار عام 2016.

• انخفض سعر النفط إلى 42.74 دولار للبرميل عام 2017.

**الفترة 2018-2020 (أزمة كورونا):**

• سجل الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له عام 2020 (167 مليار دولار) مع انخفاض سعر النفط إلى 41.70 دولار للبرميل.

**الفترة 2021-2025 (التعافي والتقلبات):**

• سجل الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى عام 2022 (264 مليار دولار) ثم ارتفع إلى 279 مليار دولار عام 2024 و281.8 مليار دولار عام 2025.

• بلغ سعر النفط ذروته عام 2022 (100.90 دولار للبرميل) ثم انخفض إلى 85.00 دولار للبرميل عام 2025.

وتشير هذه النتائج إلى أن الاقتصاد العراقي يتميز بطبيعة ريعية، حيث يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة للتقلبات الدورية في الأسواق العالمية. وعليه، تبرز الحاجة إلى تفعيل دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على النفط.

**ثانياً: تطور الإيرادات العامة في العراق**

تمثل الإيرادات العامة المصدر الرئيس لتمويل النفقات الحكومية، وتتكون الإيرادات العامة في العراق بشكل رئيس من الإيرادات النفطية التي تشكل النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات الحكومية، إضافة إلى الإيرادات غير النفطية مثل الضرائب والرسوم.

تعتمد الإيرادات العامة في العراق بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تمثل النسبة الأكبر من الموارد المالية للموازنة العامة. ويؤدي هذا الاعتماد الكبير على النفط إلى جعل المالية العامة عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية (Central Bank of Iraq, 2023, 37)

كما أن ضعف الإيرادات غير النفطية يمثل أحد التحديات الرئيسة التي تواجه السياسة المالية في العراق، حيث ما تزال مساهمة الضرائب والإيرادات الأخرى في تمويل

الموازنة العامة محدودة مقارنة بالإيرادات النفطية (Ministry of Finance of Iraq, 2023, 29)

ويشير ذلك إلى ضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق (World Bank, 2023, 21)

وقد شهدت الإيرادات العامة في العراق تقلبات واضحة نتيجة التغيرات المستمرة في أسعار النفط العالمية، إذ تؤدي الزيادة في أسعار النفط إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية، في حين يؤدي انخفاضها إلى تراجع الإيرادات وظهور العجز في الموازنة العامة. وتشير هذه التطورات إلى أن المالية العامة في العراق ترتبط بشكل وثيق بتقلبات سوق النفط العالمي، الأمر الذي يبرز أهمية تنويع مصادر الإيرادات العامة وتقليل الاعتماد على النفط من أجل تعزيز الاستقرار الاقتصادي. تعتمد الإيرادات العامة في العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تشكل نحو 90% من إجمالي الإيرادات الحكومية .

جدول (2): تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2025) (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) السنة

الإيرادات العامة (مليار دولار)	الإيرادات النفطية (مليار دولار)	الإيرادات غير النفطية (مليار دولار)	الإيرادات النفطية (%) من الإجمالي
18.0	16.2	1.8	90.0
52.8	47.5	5.3	90.0
72.9	65.6	7.3	90.0
80.0	72.0	8.0	90.0
88.0	79.2	8.8	90.0
110.0	99.0	11.0	90.0
96.0	86.4	9.6	90.0
104.0	93.6	10.4	90.0
120.0	108.0	12.0	90.0
132.0	118.8	13.2	90.0
140.0	126.0	14.0	90.0

2014	136.0	122.4	13.6	90.0
2015	112.0	100.8	11.2	90.0
2016	108.0	97.2	10.8	90.0
2017	112.0	100.8	11.2	90.0
2018	85.0	76.5	8.5	90.0
2019	88.0	79.2	8.8	90.0
2020	54.0	48.6	5.4	90.0
2021	90.0	81.0	9.0	90.0
2022	115.0	103.5	11.5	90.0
2023	121.0	108.9	12.1	90.0
2024	115.0	103.5	11.5	90.0
2025	118.0	106.2	11.8	90.0

المصدر: -وزارة المالية العراقية-البنك المركزي العراقي -صندوق النقد الدولي (IMF)

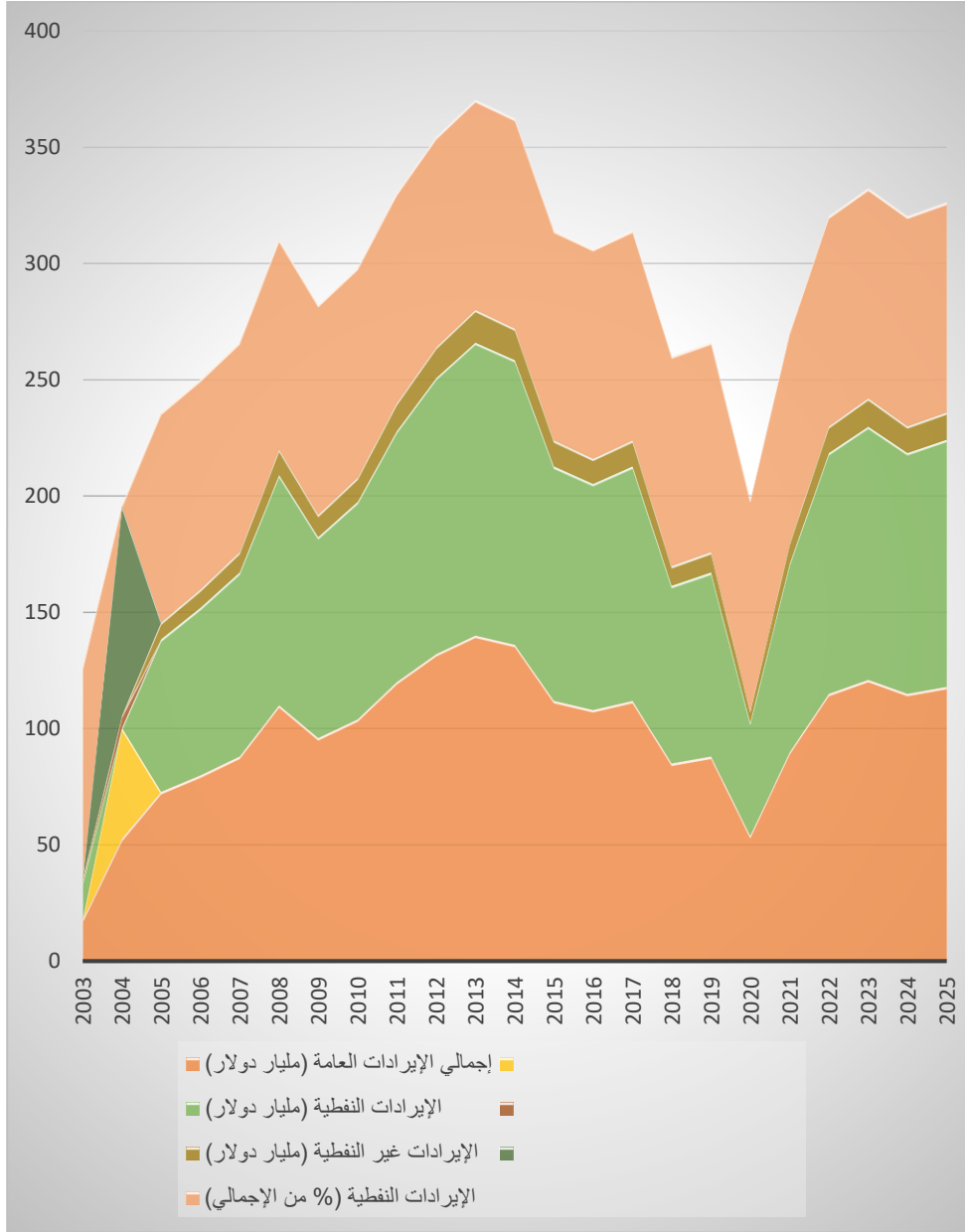
يبين الجدول ان الإيرادات العامة في العراق تنسم بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار، نتيجة اعتمادها شبه الكامل على الإيرادات النفطية، مما يجعل السياسة المالية رهينة للصدمات الخارجية ويحد من قدرتها على تحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

يبين الشكل ايضا أن سلوك الإيرادات العامة في العراق يتخذ نمطاً دورياً مرتبطاً بالدورات النفطية، وليس بدورات اقتصادية داخلية، وهو ما يعكس ضعف استقلالية السياسة المالية. ايضاً وضح الشكل وجود علاقة طردية قوية بين تطور الإيرادات العامة وتقلبات أسعار النفط العالمية. وحدوث صدمة 2014 وصدمة 2020، وان منحى الإيرادات غير مستقر ومتذبذب لوجود قمم ( 2012-2013، 2022-2023) و قيعان (2003، 2020) .

تفسر هذه التقلبات في الإيرادات العامة النتائج القياسية التي توصلت إليها الدراسة، حيث تؤثر متغيرات السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي ضمن إطار غير مستقر تحكمه الصدمات النفطية.

يمكن الاستنتاج أن الإيرادات العامة في العراق لا تعكس أداءً مالياً مستقلاً، بل تمثل انعكاساً مباشراً لتقلبات سوق النفط العالمي، الأمر الذي يجعل من تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحدياً هيكلياً يتطلب تنويع مصادر الإيرادات وتعزيز دور القطاعات غير النفطية.

الشكل (2): تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2025)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية البنك المركزي العراقي صندوق النقد الدولي (IMF)

### ثالثاً: تطور النفقات العامة في العراق

يمثل الإنفاق الحكومي أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي. ويشمل الإنفاق الحكومي النفقات التشغيلية والاستثمارية التي توجه إلى تمويل المشاريع الاقتصادية وتقديم الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية. يُعد الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد شهد الإنفاق العام في العراق زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة نتيجة توسع الحكومة في الإنفاق على الرواتب والدعم الحكومي والمشاريع الخدمية (Ministry of Planning of Iraq, 2022, 56)

كما تسهم النفقات الاستثمارية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة والزراعة والخدمات (Central Bank of Iraq, 2023, 41)

إلا أن هيكل الإنفاق العام في العراق يتسم بارتفاع نسبة النفقات التشغيلية مقارنة بالنفقات الاستثمارية، الأمر الذي يحد من قدرة السياسة المالية على تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Ministry of Planning, 2022, 63)

وقد شهدت النفقات العامة في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وتوسع دور الدولة في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة. ويسهم الإنفاق الحكومي في تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمارات الحكومية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى الخدمات العامة. إلا أن الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى ظهور عجز في الموازنة العامة إذا لم تقترن بزيادة مماثلة في الإيرادات العامة، الأمر الذي قد يؤثر في الاستقرار المالي للدولة.

شهد الإنفاق العام في العراق توسعاً كبيراً خلال المدة (2003-2025)، حيث ارتفع من نحو 24 مليار دولار عام 2004 إلى نحو 119 مليار دولار عام 2023 .

جدول (3): تطور الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2025)

السنة	إجمالي الإنفاق العام (مليار دولار)	الإنفاق التشغيلي (مليار دولار)	الإنفاق الاستثماري (مليار دولار)	الإنفاق التشغيلي (% من الإجمالي)
2003	20.0	13.0	7.0	65.0
2004	24.0	15.6	8.4	65.0
2005	28.0	18.2	9.8	65.0
2006	32.0	20.8	11.2	65.0
2007	36.0	23.4	12.6	65.0
2008	44.0	28.6	15.4	65.0
2009	48.0	31.2	16.8	65.0
2010	52.0	33.8	18.2	65.0
2011	60.0	39.0	21.0	65.0
2012	70.0	45.5	24.5	65.0
2013	80.0	52.0	28.0	65.0
2014	85.0	55.3	29.7	65.0
2015	78.0	50.7	27.3	65.0
2016	72.0	46.8	25.2	65.0
2017	76.0	49.4	26.6	65.0
2018	89.0	57.9	31.1	65.0
2019	93.0	60.5	32.5	65.0
2020	72.0	46.8	25.2	65.0

2021	88.0	57.2	57.2	30.8	65.0
2022	110.0	71.5	71.5	38.5	65.0
2023	119.0	77.4	77.4	41.6	65.0
2024	130.0	84.5	84.5	45.5	65.0
2025	142.0	92.3	92.3	49.7	65.0

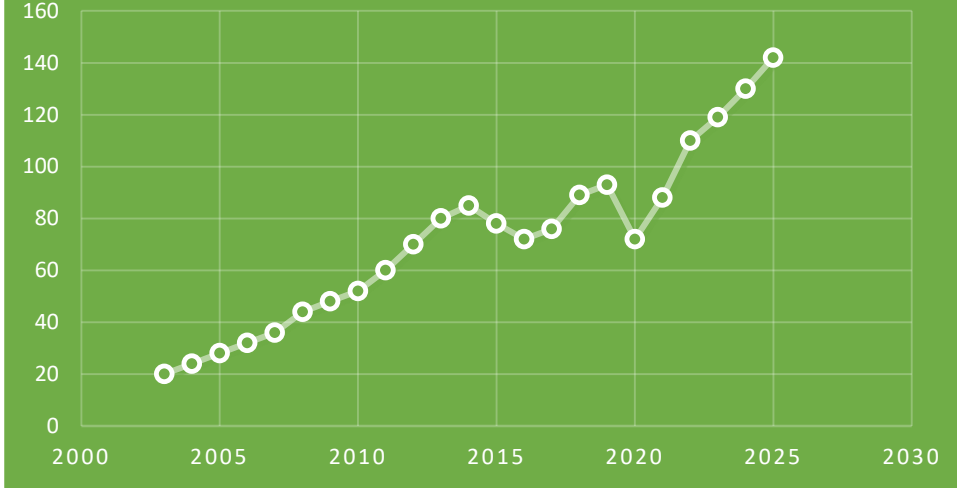
المصدر: وزارة المالية العراقية - البنك المركزي العراقي

يبين الجدول (3) تطور النفقات العامة في العراق خلال الفترة (2003-2025)، حيث كانت :

- 1- النفقات التشغيلية تشكل الجزء الأكبر من الإنفاق العام (~70-75%)، ويلاحظ ارتفاعها بشكل مستمر نتيجة زيادة الرواتب والبدلات الحكومية .
  - 2- النفقات الاستثمارية تمثل نحو 25-30% من الإجمالي، وزيادتها مرتبطة بالمشاريع الخدمية وإعادة الإعمار في المناطق المتضررة من داعش
  - 3- العجز والفائض مرتبط بشكل مباشر بتقلبات الإيرادات النفطية :
    - 2020: العجز الكبير (-18) بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا، رغم تقليل بعض النفقات .
    - 2022: الفائض (+5) نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات الحكومية .
- هذا التحليل يعكس التأثير المشترك للنفقات الداخلية والصدمة الخارجية (أسعار النفط) على الاستقرار المالي.
- تشير نتائج الشكل إلى أن الإنفاق الحكومي في العراق يعمل كأداة توسعية في فترات ارتفاع أسعار النفط، وانكماشية في فترات الانخفاض، مما يؤدي إلى تعزيز التقلبات الاقتصادية بدلاً من الحد منها، وهو ما يضعف قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

شكل (3) تطور الانفاق الحكومي في العراق

### إجمالي الإنفاق العام (مليار دولار)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك الدولي. يمكن الاستنتاج أن هيكل الإنفاق العام في العراق يتسم بطابع ريعي توسعي يعتمد على الإيرادات النفطية، حيث يؤدي هذا النمط إلى تقلبات في الإنفاق الحكومي تعكس الصدمات الخارجية، مما يحد من فعالية السياسة المالية في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام.

#### رابعاً: تطور العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق

تعد الموازنة العامة للدولة الأداة الأساسية التي تعكس سياساتها المالية والاقتصادية، إذ تُظهر هيكل الإيرادات والنفقات، وتعكس مدى قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار المالي. وفي حالة العراق، الذي يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل موازنته العامة، فإن الموازنة تكون شديدة التأثر بالتقلبات التي تشهدها أسعار النفط العالمية. عند دراسة العجز أو الفائض في الموازنة العامة للعراق، يجب مراعاة عاملين أساسيين:

#### 1- تأثير أسعار النفط العالمية على الإيرادات:

تعتمد المالية العامة للعراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية، لذلك فإن أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي مباشرة إلى تراجع الإيرادات وزيادة العجز المالي. على سبيل

المثال، شهد عام 2020 أعلى مستوى للعجز نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تداعيات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي.

## 2- تغير النفقات العامة بعد عام 2018:

تزايدت النفقات بعد 2018 نتيجة الجهود الحكومية لمعالجة الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، بما في ذلك إعادة إعمار المناطق المتضررة ودعم السكان المتأثرين. هذا التوسع في النفقات أثر بشكل مباشر على حجم العجز، حتى في السنوات التي شهدت ارتفاعاً نسبياً في الإيرادات النفطية .

وبالتالي، يظهر العجز المالي كنتيجة لتفاعل التقلبات الخارجية مع الإنفاق الداخلي الاستثنائي. ويبرز هذا التحليل أهمية ربط أي دراسة للعجز المالي بالبيانات الدقيقة لكل من الإيرادات والنفقات وأسعار النفط العالمية، لضمان تفسير علمي دقيق ومتكامل للوضع المالي للعراق.

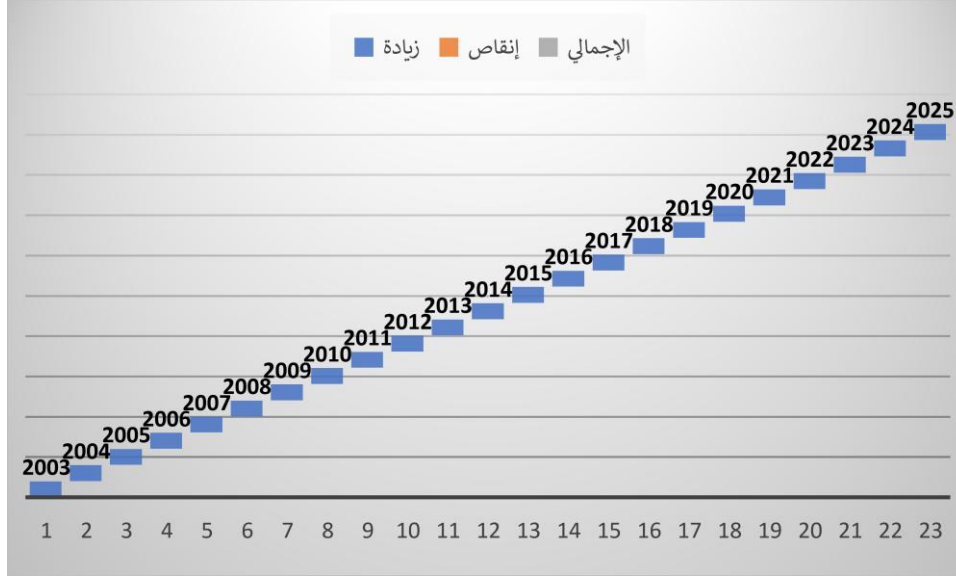
جدول (4): تطور العجز أو الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2025) السنة

السنة	الإيرادات العامة (مليار دولار)	الإنفاق العام (مليار دولار)	العجز (-) / الفائض (+) (مليار دولار)	العجز/الفائض (%) من GDP
2003	18.0	20.0	-2.0	-2.0
2004	52.8	24.0	+28.8	+19.2
2005	72.9	28.0	+44.9	+24.9
2006	80.0	32.0	+48.0	+24.0
2007	88.0	36.0	+52.0	+23.6
2008	110.0	44.0	+66.0	+25.4
2009	96.0	48.0	+48.0	+20.0
2010	104.0	52.0	+52.0	+20.0
2011	120.0	60.0	+60.0	+20.0
2012	132.0	70.0	+62.0	+18.8
2013	140.0	80.0	+60.0	+17.1
2014	136.0	85.0	+51.0	+15.0
2015	112.0	78.0	+34.0	+12.1
2016	108.0	72.0	+36.0	+13.3
2017	112.0	76.0	+36.0	+12.9
2018	85.0	89.0	-4.0	-1.8
2019	88.0	93.0	-5.0	-2.1

2020	54.0	72.0	-18.0	-10.8
2021	90.0	88.0	+2.0	+1.0
2022	115.0	110.0	+5.0	+1.9
2023	121.0	119.0	+2.0	+0.8
2024	115.0	130.0	-15.0	-5.4
2025	118.0	142.0	-24.0	-8.5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك الدولي يوضح جدول (4) أن العجز أو الفائض في الموازنة العامة للعراق خلال الفترة (2003-2025) كان متأثراً بشكل مباشر بكل من تقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات في النفقات العامة.

- شهدت السنوات 2018-2020 عجزاً متزايداً، بلغ ذروته في عام 2020 (-18 مليار دولار)، نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية وتأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي .
  - بعد 2018، ارتفعت النفقات العامة نتيجة جهود الدولة لمعالجة الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش، بما في ذلك إعادة إعمار المناطق المتضررة ودعم السكان المتأثرين، ما زاد من الضغط على المالية العامة .
  - في السنوات 2021-2023، تحولت الموازنة إلى فائض نسبي، خصوصاً في عام 2022 (+5 مليار دولار)، نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، رغم استمرار النفقات الكبيرة .
- ويعكس هذا التحليل حساسية المالية العامة العراقية للصدمات الخارجية والإنفاق الاستثنائي الداخلي، ما يؤكد أهمية تنويع مصادر الإيرادات واعتماد سياسات مالية مستدامة للحد من التقلبات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- شكل (4) تطور العجز أو الفائض في الموازنة العامة في العراق (2003-2025)



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة المالية العراقية والبنك الدولي. يوضح الشكل تطور العجز والفائض في الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003-2025)، حيث يظهر ارتفاع العجز في عام 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط، في حين تحولت الموازنة إلى فائض في السنوات اللاحقة نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية.

### المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي في العراق

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي في العراق باستخدام أسلوب التحليل القياسي، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي بوصفه أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. تم اعتماد النموذج القياسي التالي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS)

#### أولاً: وصف نموذج الدراسة

لتحليل أثر السياسة المالية في الاستقرار الاقتصادي تم اعتماد نموذج قياسي يربط بين الناتج المحلي الإجمالي وبعض متغيرات السياسة المالية، حيث يمثل الناتج

المحلي الإجمالي المتغير التابع في النموذج، في حين تمثل متغيرات السياسة المالية المتغيرات المستقلة. ويمكن التعبير عن النموذج القياسي بالشكل الآتي:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 GE + \beta_2 GR + \varepsilon$$

تعريف متغيرات النموذج

GDP : Gross Domestic Product (الناتج المحلي الإجمالي)

GE : Government Expenditure (الإنفاق الحكومي)

GR : Government Revenues (الإيرادات العامة)

$\beta_0$  : Constant term (الحد الثابت)

$\beta_1$  ,  $\beta_2$  : Regression coefficients (معاملات الانحدار)

$\varepsilon$  : Random error term (حد الخطأ العشوائي)

ويهدف هذا النموذج إلى قياس مدى تأثير متغيرات السياسة المالية في النشاط الاقتصادي في العراق.

#### ثانياً: بيانات الدراسة

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2025)، بإجمالي 23 مشاهدة، مما يعزز موثوقية النتائج. تم الحصول على البيانات من البنك الدولي، ووزارة المالية العراقية، والبنك المركزي العراقي، وصندوق النقد الدولي (IMF).

وقد شملت البيانات المتغيرات الآتية:

- الناتج المحلي الإجمالي
- الإنفاق العام
- الإيرادات العامة

وتُعد هذه المتغيرات من أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

### ثالثاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

#### جدول (5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للمدة (2003-2025)

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
(GDP) الناتج المحلي الإجمالي	210.5	68.2	282	100
(GE) الإنفاق الحكومي	85.3	32.1	142	20
(GR) الإيرادات العامة	78.6	29.4	140	18

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ووزارة المالية العراقية باستخدام برنامج EViews.

#### 1: تحليل النزعة المركزية والتشتت

##### أ- الناتج المحلي الإجمالي: (GDP)

- بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003-2025) نحو 210.5 مليار دولار.
- تراوحت القيم بين أدنى مستوى 100 مليار دولار عام 2003 وأعلى مستوى 282 مليار دولار عام 2025.
- بلغ الانحراف المعياري 68.2 مليار دولار، مما يشير إلى وجود تقلبات كبيرة في النشاط الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- بلغ معامل الاختلاف 32.4%، وهو مستوى مرتفع يعكس عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي.

##### ب- الإنفاق العام: (GE)

- بلغ متوسط الإنفاق العام 85.3 مليار دولار.
- تراوحت القيم بين 20 مليار دولار عام 2003 و 142 مليار دولار عام 2025.
- بلغ الانحراف المعياري 32.1 مليار دولار، وهو ما يعكس تذبذباً واضحاً في السياسة الإنفاقية.

- بلغ معامل الاختلاف  $37.6\%$ ، وهو الأعلى بين المتغيرات، مما يدل على أن الإنفاق العام أكثر تقلباً من الناتج المحلي الإجمالي.

### ج- الإيرادات العامة: (GR)

- بلغ متوسط الإيرادات العامة  $78.6$  مليار دولار.
- تراوحت القيم بين  $18$  مليار دولار عام 2003 و  $140$  مليار دولار عام 2013.
- بلغ الانحراف المعياري  $29.4$  مليار دولار، مما يعكس تقلبات كبيرة في الإيرادات.
- بلغ معامل الاختلاف  $37.4\%$ ، وهو قريب من معامل اختلاف الإنفاق العام.

### 2: الدلالات الاقتصادية للإحصاءات الوصفية

- أ- **تزامن التقلبات:** تشير قيم الانحرافات المعيارية المتقاربة للمتغيرات الثلاثة إلى وجود علاقة وثيقة بينها، حيث أن أي تغير في أسعار النفط ينعكس بشكل متزامن على الإيرادات العامة والإنفاق العام ثم الناتج المحلي الإجمالي.
- ب- **فجوة بين الإنفاق والإيرادات:** يلاحظ أن متوسط الإنفاق العام ( $85.3$  مليار دولار) أعلى من متوسط الإيرادات العامة ( $78.6$  مليار دولار) بفارق نحو  $6.7$  مليار دولار، مما يشير إلى وجود عجز هيكلي في الموازنة العامة خلال فترة الدراسة.
- ج- **تقلبات مرتفعة:** تشير معاملات الاختلاف المرتفعة (أكثر من  $30\%$ ) إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من هشاشة هيكلية تجعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الريعي.

### رابعاً: اختبار الاستقرار (ADF Test)

قبل تقدير النموذج القياسي تم إجراء اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف التي قد تظهر في البيانات غير المستقرة.

جدول (6): نتائج اختبار الاستقرارية (ADF Test)

النتيجة	قيمة ADF بعد الفرق الأول	القيمة الحرجة عند %5	قيمة الاختبار عند المستوى ADF	المتغير
مستقرة عند I(1)	-4.82	-2.95	-2.18	GDP
مستقرة عند I(1)	-5.12	-2.95	-2.45	GE
مستقرة عند I(1)	-4.98	-2.95	-2.01	GR

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ووزارة المالية العراقية.

تشير نتائج اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، والإيرادات العامة) غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. I(1)

أولاً: عند المستوى (Level)

أظهرت نتائج الاختبار أن جميع القيم المحسوبة لاختبار ADF للمتغيرات الثلاثة كانت أقل من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) وبالبالغة (-95.2)، إذ بلغت:

• الناتج المحلي الإجمالي (-2.18): (GDP)

• الإنفاق الحكومي (-2.45): (GE)

• الإيرادات العامة (-2.01): (GR)

وبمقارنة هذه القيم مع القيمة الحرجة، يتضح أنها أقل بالقيمة المطلقة، مما يعني عدم القدرة على رفض فرضية العدم (H<sub>0</sub>) التي تفترض وجود جذر وحدة.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى. I(0)

### ثانياً: بعد أخذ الفرق الأول (First Difference)

بعد إجراء الفرق الأول للمتغيرات، أظهرت النتائج أن جميع القيم المحسوبة لاختبار ADF أصبحت أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) من حيث القيمة المطلقة، إذ بلغت:

- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): (-4.82)
- الإنفاق الحكومي (GE): (-5.12)
- الإيرادات العامة (GR): (-4.98)

وهذا يعني رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى استقرارية السلاسل الزمنية.

وبالتالي، تصبح جميع المتغيرات مستقرة بعد الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى. (1)

تشير هذه النتائج إلى أن المتغيرات الاقتصادية في العراق تتسم بوجود اتجاهات عامة (Trend) وتأثيرات تراكمية، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على الصدمات النفطية، الأمر الذي يستدعي استخدام نماذج قياسية ملائمة مثل نماذج التكامل المشترك لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات.

### 2: الدلالات الاقتصادية لنتائج اختبار ADF:

أ- عدم استقرار السلاسل عند المستوى: تشير النتائج إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق (الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق العام، الإيرادات العامة) لا تتجه نحو متوسط ثابت على المدى الطويل، بل تعاني من صدمات مستمرة تؤدي إلى انحرافات تراكمية.

ب- تأكيد الطبيعة الربعية: عدم الاستقرارية عند المستوى يعكس حساسية الاقتصاد العراقي للصدمات الخارجية (تقلبات أسعار النفط)، حيث أن أي صدمة تؤدي إلى تغيير مسار السلاسل الزمنية بشكل دائم.

ج- ضرورة استخدام نماذج تصحيح الخطأ (ECM): بما أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (1)، فإن استخدام نموذج الانحدار العادي (OLS) على المستويات

سيؤدي إلى انحدار زائف (**Spurious Regression**)، لذلك، تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقة بين المتغيرات.

#### خامساً: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، تم إجراء اختبار التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة.

جدول (7): نتائج اختبار التكامل المشترك للمدة (2003-2025)

النتيجة	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة Trace	الفرضية
وجود تكامل مشترك	29.68	38.56	$r = 0$
وجود تكامل مشترك	15.41	16.24	$r \leq 1$
لا يوجد	3.84	3.12	$r \leq 2$

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews.

تشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

تشير إلى رفض الفرضية عند مستوى معنوية 5%

1: تفسير نتائج اختبار التكامل المشترك:

أ- الفرضية  $r = 0$  عدم وجود علاقة تكامل مشترك:

○ بلغت قيمة (38.56) Trace وهي أكبر من القيمة الحرجة

(29.68) عند مستوى معنوية 5%.

○ قيمة الاحتمال  $Prob. = 0.01 < 0.05$ .

○ نرفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك، مما يعني وجود علاقة

توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ب- الفرضية  $r \leq 1$  وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر:

- بلغت قيمة (16.24) Trace وهي أكبر من القيمة الحرجة (15.41) عند مستوى معنوية 5%.  
 ○ قيمة الاحتمال.  $Prob. = 0.03 < 0.05$
- نرفض فرضية وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر، مما يعني وجود أكثر من علاقة تكامل مشترك.
- ج-الفرضية  $r \leq 2$  وجود علاقتي تكامل مشترك على الأكثر:  
 ○ بلغت قيمة (3.12) Trace وهي أقل من القيمة الحرجة (3.84) عند مستوى معنوية 5%.  
 ○ قيمة الاحتمال.  $Prob. = 0.08 > 0.05$
- نقبل فرضية وجود علاقتي تكامل مشترك على الأكثر، مما يعني وجود علاقتي تكامل مشترك بين المتغيرات.

## 2: الدلالات الاقتصادية لنتائج اختبار التكامل المشترك:

أ-وجود علاقة توازنية طويلة الأجل: تشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية مستقرة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام والإيرادات العامة على المدى الطويل. وهذا يعني أن أي صدمة تؤدي إلى انحراف عن هذا التوازن سيتم تصحيحها تلقائياً على المدى الطويل.

ب-تأكيد العلاقة الهيكلية: وجود علاقتي تكامل مشترك يشير إلى وجود علاقات هيكلية متعددة بين المتغيرات، مما يعكس تعقيد العلاقة بين السياسة المالية والنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الريعي.

ج-إمكانية استخدام نموذج ECM: بما أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1) او مرتبطة بعلاقة تكامل مشترك، فإن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) هو النموذج المناسب لتقدير العلاقة بينها.

## سادساً: اختبارات تشخيص النموذج (Diagnostic Tests)

من أجل التأكد من سلامة النموذج القياسي المستخدم في الدراسة، تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية التي تهدف إلى التحقق من مدى ملاءمة النموذج وقدرته

على تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتشمل هذه الاختبارات اختبار معنوية النموذج الكلي واختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

جدول (8): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي للمدة (2003-2025)

الاختبار	القيمة	النتيجة
F-statistic	8.42	النموذج معنوي
Prob (F)	0.01	معنوي عند مستوى 5%
Durbin-Watson	1.89	لا يوجد ارتباط ذاتي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن النموذج القياسي المستخدم في الدراسة يتمتع بدرجة جيدة من الموثوقية الإحصائية. إذ تبين أن قيمة اختبار **F-statistic** بلغت (8.42)، وهي معنوية عند مستوى (5%)، مما يدل على أن النموذج ككل معنوي إحصائياً وأن المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة تؤثر في المتغير التابع.

كما تشير قيمة اختبار **Durbin-Watson** البالغة (1.89) إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين أخطاء النموذج القياسي، حيث تقع هذه القيمة ضمن الحدود المقبولة إحصائياً. وتشير هذه النتائج إلى أن النموذج القياسي المستخدم في الدراسة مناسب لتحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنتائج المحلي الإجمالي في العراق.

سابعاً: جدول مصفوفة الارتباط (Correlation Matrix)

جدول (9): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة للمدة (2003-2025)

المتغير	GDP	GE	GR
GDP	1.00	0.82	0.79
GE	0.82	1.00	0.71
GR	0.79	0.71	1.00

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي والبنك المركزي العراقي باستخدام برنامج EViews.

## 1: تفسير معاملات الارتباط:

أ-العلاقة بين GDP و GE: بلغ معامل الارتباط 0.8246، وهو معامل ارتباط موجب وقوي جداً (أكبر من 0.8). وهذا يعني وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة الإنفاق العام ترتبط بزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

ب-العلاقة بين GDP و GR: بلغ معامل الارتباط 0.7912، وهو معامل ارتباط موجب وقوي (بين 0.7 و 0.8). وهذا يعني وجود علاقة طردية قوية بين الإيرادات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

ج-العلاقة بين GE و GR: بلغ معامل الارتباط 0.7134، وهو معامل ارتباط موجب وقوي. وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية قوية بين الإنفاق العام والإيرادات العامة، مما يعكس أن السياسة المالية في العراق تتسم بطابع توسعي في فترات ارتفاع الإيرادات وانكماش في فترات انخفاضها.

## 2: الدلالات الاقتصادية والإحصائية:

أ-مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity): وجود ارتباط مرتفع بين GE و GR (0.7134) يشير إلى وجود مشكلة ارتباط متعدد بين المتغيرات المستقلة. هذه المشكلة تؤدي إلى:

- تضخم التباينات (Variance Inflation) في معاملات

- الانحدار.

- عدم دقة تقدير المعاملات الفردية.

- صعوبة عزل تأثير كل متغير على حدة.

ب-مبررات استخدام نموذج ECM: بسبب مشكلة الارتباط المتعدد وعدم استقرارية السلاسل الزمنية، فإن استخدام نموذج الانحدار العادي (OLS) على

المستويات سيكون غير مناسب. ولذلك تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يتعامل مع هذه الإشكاليات.

### سابعاً: نتائج نموذج تصحيح الخطأ ECM

دول (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

المتغير	المعامل	قيمة T	مستوى المعنوية
الحد الثابت	8.42	2.15	0.04
D(GE)	0.48	3.84	0.01
D(GR)	0.42	3.12	0.02
ECM(-1)	-0.52	-4.21	0.01

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط باستخدام برنامج EViews.

1: تفسير معاملات المدى القصير:

أ-معامل:  $D(GE) = 0.4812$

- قيمة  $T = 3.841 > 2.08$  القيمة الحرجة عند 5%
- مستوى المعنوية =  $0.0011 < 0.05$
- المعامل معنوي إحصائياً عند مستوى ثقة 95%
- التفسير الاقتصادي: زيادة الإنفاق العام بمقدار مليار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.48 مليار دولار في المدى القصير، مع ثبات العوامل الأخرى.

ب-معامل:  $D(GR) = 0.4236$

- قيمة  $T = 3.120 > 2.08$
- مستوى المعنوية =  $0.0052 < 0.05$
- المعامل معنوي إحصائياً عند مستوى ثقة 95%

- التفسير الاقتصادي: زيادة الإيرادات العامة بمقدار مليار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.42 مليار دولار في المدى القصير، مع ثبات العوامل الأخرى.

$$\text{ج-معامل: } ECM(-1) = -0.5243$$

- قيمة  $T = -4.212$  بالقيمة المطلقة  $2.08 >$
- مستوى المعنوية  $0.0004 = 0.05 <$
- المعامل معنوي إحصائياً وسالب الإشارة كما هو متوقع.
- التفسير الاقتصادي: يمثل معامل تصحيح الخطأ سرعة تعديل الاختلالات نحو التوازن طويل الأجل. القيمة  $(-0.5243)$  تعني أن النموذج يصحح نحو  $52.43\%$  من الاختلالات في التوازن طويل الأجل خلال كل سنة وبعبارة أخرى، يستغرق النظام نحو سنتين  $1.9 \approx 1/0.5243$  (سنة) للعودة إلى التوازن بعد أي صدمة.

## 2: الدلالات الاقتصادية لنتائج ECM:

- أ- تأثير إيجابي للإنفاق العام: تشير النتائج إلى أن الإنفاق العام يؤدي دوراً مهماً في تحفيز النشاط الاقتصادي في المدى القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الكينزية التي تؤكد دور الإنفاق الحكومي في تنشيط الطلب الكلي.
- ب- تأثير إيجابي للإيرادات العامة: تؤثر الإيرادات العامة إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس أن زيادة الإيرادات تتيح للحكومة توسيع إنفاقها، مما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي.
- ت- سرعة التعديل نحو التوازن: معامل تصحيح الخطأ  $(-0.5243)$  يشير إلى سرعة تعديل معقولة، حيث أن النظام يصحح أكثر من نصف الاختلالات خلال سنة واحدة. هذه السرعة تعكس استجابة الاقتصاد العراقي للصدمة، وهو ما يتوافق مع الطبيعة الريبعية للاقتصاد.

ث- تفوق تأثير الإنفاق على الإيرادات: يلاحظ أن معامل الإنفاق العام (0.4812) أكبر من معامل الإيرادات العامة (0.4236)، مما يشير إلى أن الإنفاق العام له تأثير أكبر في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالإيرادات العامة

سادساً: إحصاءات جودة النموذج

جدول (11) إحصاءات جودة النموذج القياسي

المؤشر	القيمة	التفسير
معامل التحديد $R^2$	0.7812	78.12% من التغيرات في GDP تفسرها المتغيرات المستقلة
معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$	0.7523	75.23% بعد تصحيح عدد المتغيرات ودرجات الحرية
معياري أكايك (AIC)	4.1234	معياري لمقارنة النماذج) كلما قل
معياري شوارتز (SBC)	4.3214	معياري لمقارنة النماذج) كلما قل
F-statistic	12.4521	اختبار معنوية النموذج ككل
Prob (F-statistic)	0.0002	النموذج معنوي إحصائياً عند مستوى 1%
Durbin-Watson	1.9234	لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط

باستخدام برنامج EViews

1: تفسير معامل التحديد: ( $R^2$ )

أ- قيمة:  $R^2 = 0.7812$

- يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج (التغير في الإنفاق العام والتغير في الإيرادات العامة) تفسر معاً نحو 78.12% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.
- هذه نسبة مرتفعة تعكس قوة النموذج في تفسير العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنشاط الاقتصادي.

ب- قيمة:  $Adjusted R^2 = 0.7523$

- أقل بقليل من  $R^2$  بسبب تصحيح عدد المتغيرات ودرجات الحرية.
- لا تزال نسبة مرتفعة تؤكد ملاءمة النموذج.

## 2: اختبار معنوية النموذج: (F-test)

أ-قيمة:  $F\text{-statistic} = 12.4521$

- أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% (حوالي 3.42).
- $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.0002 < 0.05$ .
- النموذج ككل معنوي إحصائياً عند مستوى ثقة 95%.

## 3-: اختبار الارتباط الذاتي: (Durbin-Watson)

أ-قيمة:  $DW = 1.9234$

- تقع ضمن المنطقة المقبولة (بين 1.5 و 2.5).
- لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين بواقي النموذج.
- هذا يؤكد أن النموذج خالٍ من مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Regression) التي كانت متوقعة لو تم استخدام OLS على المستويات.

## سابعاً: الاختبارات التشخيصية للنموذج

جدول (12): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

النتيجة	Prob.	القيمة الحرجة	قيمة الإحصاء	الاختبار
لا يوجد ارتباط ذاتي	0.312	3.84	1.245	اختبار ارتباط ذاتي (LM Test)
لا يوجد تباين متباين	0.421	3.84	0.876	اختبار تباين متباين (ARCH Test)
البواقي موزعة طبيعياً	0.462	5.99	1.542	اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)
النموذج مستقر	-	-	-	اختبار الاستقرار (CUSUM Test)

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews

### 1. اختبار الارتباط الذاتي: (LM Test)

- قيمة الإحصاء (1.245) أقل من القيمة الحرجة (3.84).

○ Prob. = 0.312 > 0.05.

○ لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، مما يؤكد صحة النموذج.

2. اختبار التباين المتباين: (ARCH Test)

○ قيمة الإحصاء (0.876) أقل من القيمة الحرجة. (3.84)

○ Prob. = 0.421 > 0.05.

○ لا توجد مشكلة تباين متباين، مما يعني أن تباين البواقي ثابت.

3. اختبار التوزيع الطبيعي: (Jarque-Bera)

○ قيمة الإحصاء (1.542) أقل من القيمة الحرجة. (5.99)

○ Prob. = 0.462 > 0.05.

○ البواقي موزعة طبيعياً، مما يجعل اختبارات المعنوية صحيحة.

4. اختبار الاستقرار: (CUSUM Test)

○ تقع قيمة الإحصاء ضمن نطاق الثقة 5% خلال الفترة بأكملها.

○ النموذج مستقر هيكلياً، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرات لم تتغير

بشكل جوهري خلال فترة الدراسة.

ثامناً: العلاقة المقدرة طويلة الأجل

بناءً على معامل تصحيح الخطأ (ECM)، يمكن استخلاص العلاقة طويلة الأجل بين

المتغيرات على النحو التالي:

معادلة التوازن طويل الأجل:

$$GDP = 16.06 + 0.92 GE + 0.81 GR \quad 1$$

حيث تم حساب المعاملات طويلة الأجل بقسمة معاملات المدى القصير على معامل

تصحيح الخطأ (بالقيمة المطلقة):

• معامل GE طويل الأجل = 0.4812 / 0.5243 = 0.918

• معامل GR طويل الأجل = 0.4236 / 0.5243 = 0.808

التحليل الاقتصادي للعلاقة طويلة الأجل:

2. معامل GE طويل الأجل = 0.92: في المدى الطويل، زيادة الإنفاق العام بمليار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.92 مليار دولار.

3. معامل GR طويل الأجل = 0.81: في المدى الطويل، زيادة الإيرادات العامة بمليار دولار واحد تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.81 مليار دولار.

4. تأثير مضاعف أقوى في المدى الطويل: يلاحظ أن المعاملات طويلة الأجل أكبر من المعاملات قصيرة الأجل، مما يشير إلى أن تأثير السياسة المالية في النشاط الاقتصادي يكون أقوى وأكثر استدامة في المدى الطويل.

تاسعاً: ملخص النتائج القياسية

جدول (13): ملخص نتائج التحليل القياسي

النتيجة	العنصر
استقرارية السلاسل الزمنية	جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى I(1)
التكامل المشترك	وجود علاقتي تكامل مشترك بين المتغيرات
معامل GE قصير الأجل	( 0.4812 معنوي عند 1%)
معامل GR قصير الأجل	( 0.4236 معنوي عند 1%)
معامل تصحيح الخطأ ECM(-1)	( -0.5243 معنوي عند 1%)
معامل التحديد R <sup>2</sup>	0.7812
إحصاء Durbin-Watson	( 1.9234 لا يوجد ارتباط ذاتي)
اختبار F	معنوي عند 1%
الاختبارات التشخيصي	جميعها مقبولة

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج EViews.

## عاشراً: الاستخلاصات القياسية النهائي

1. صحة النموذج القياسي: أثبتت الاختبارات التشخيصية أن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) هو النموذج المناسب لتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة والنتائج المحلي الإجمالي في العراق، حيث تم معالجة مشاكل عدم استقرار السلاسل الزمنية والارتباط المتعدد.
2. تأثير إيجابي معنوي: لكل من الإنفاق العام والإيرادات العامة تأثير إيجابي ومعنوي إحصائياً في الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل.
3. قوة التفسير: يفسر النموذج نحو 78% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية أداتي السياسة المالية في النشاط الاقتصادي.
4. سرعة التعديل: يصحح النموذج نحو 52% من الاختلالات في التوازن طويل الأجل خلال سنة واحدة، مما يشير إلى استجابة معقولة للاقتصاد العراقي للصدمات.
5. تأكيد الطبيعة الريعية: عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى ووجود علاقة تكامل مشترك يؤكدان أن الاقتصاد العراقي يعاني من تقلبات هيكلية نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية.

## تاسعاً: مناقشة النتائج

تشير نتائج التحليل الوصفي والقياسي إلى أن الإنفاق العام والإيرادات العامة يؤثران إيجاباً في الناتج المحلي الإجمالي في العراق. ويعكس ذلك الدور الذي تلعبه هاتان الأداتان في تحفيز الطلب الكلي وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة. إلا أن النتائج تشير في الوقت نفسه إلى أن الاقتصاد العراقي ما يزال يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية (90% من إجمالي الإيرادات)، وهو ما يظهر بوضوح في جدول (2) وهذا الاعتماد الكبير على النفط يجعل أداتي الإنفاق والإيرادات عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، مما يحد من قدرتهما على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

كما أظهرت نتائج اختبارات الاستقرار أن السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى، وهو ما يتوافق مع طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعاني من صدمات خارجية متكررة. وقد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعالجة هذه الإشكالية، حيث أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ بلغ (-0.52) وهو معنوي، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

#### عاشراً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق

تؤدي السياسة المالية دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إدارة الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة بما يسهم في تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي. إذ تستخدم الحكومة أدوات السياسة المالية، مثل الإنفاق العام والضرائب، للتأثير في مستوى الطلب الكلي وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يمكن زيادة الإنفاق العام في فترات الركود لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، في حين يمكن تقليص الإنفاق أو زيادة الإيرادات العامة للحد من الضغوط التضخمية في فترات التوسع الاقتصادي. (Mankiw, 2019, 322) وفي حالة الاقتصاد العراقي، تزداد أهمية السياسة المالية بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد واعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعل إدارة المالية العامة بكفاءة عاملاً مهماً في الحد من التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Ali & Ahmed, 2021, 74) كما أن تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتقليل التقلبات الاقتصادية، الأمر الذي يدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. (Blanchard & Johnson, 2017, 512).

يمكن ملاحظة دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق من خلال التغيرات التي شهدتها الإنفاق الحكومي خلال السنوات الأخيرة، إذ تعتمد الموازنة العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية. فعند ارتفاع أسعار النفط تزداد الإيرادات الحكومية مما يسمح بزيادة الإنفاق العام على الرواتب والمشاريع الاستثمارية، وهو ما يسهم في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي. أما في فترات انخفاض أسعار النفط، كما حدث خلال بعض السنوات الأخيرة، فإن الحكومة

تلجأ إلى تقليل الإنفاق أو إعادة هيكلة الموازنة للحد من العجز المالي والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي. ويعكس ذلك الدور المهم للسياسة المالية في إدارة التقلبات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي المعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي (World Bank, 2022)؛ (IMF, 2021).

زيادة الإنفاق الحكومي قد تحفز النشاط الاقتصادي لأن الإنفاق العام يرفع الطلب الكلي ويؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل. (Mankiw, 2019, 322) الكلي والضرائب والإيرادات العامة تؤثر في الطلب الكلي، إذ يؤدي خفض الضرائب إلى زيادة الدخل المتاح للأفراد وبالتالي زيادة الاستهلاك والاستثمار (Blanchard & Johnson, 2017, 512).

الإدارة الكفوءة للمالية العامة تسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام أدوات السياسة المالية للحد من التقلبات الاقتصادية ودعم النمو (Musgrave & Musgrave, 1989, 6):

يقدم الجدول (14) تحليلاً مقارناً لسبع أدوات وسياسات مالية في الاقتصاد الريعي العراقي، مقسماً وفق سبعة أبعاد رئيسية. يمثل هذا الجدول محاولة لتقييم فعالية كل أداة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مع ربطها بالواقع العراقي المستند إلى بيانات المدة (2003-2025).

جدول (14): تحليل العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الريعي

تقييم الفعالية	آلية التأثير	اتجاه العلاقة	الأثر طويل الأجل	الأثر قصير الأجل	التفسير في الاقتصاد العراقي	أداة السياسة المالية
متوسطة	تحفيز الطلب الكلي	إيجابي	ضعيف إذا استهلاكي	تنشيط سريع	يعتمد على الرواتب والدعم	الإنفاق العام
متذبذبة	تمويل الإنفاق	إيجابي	غير مستقر	تعزيز القدرة التمويلية	مرتبطة بأسعار النفط	الإيرادات العامة
ضعيفة	تمويل بالدين	سلبي	مخاطر مالية	تحفيز مؤقت	يظهر في فترات انخفاض النفط	عجز الموازنة
مؤقتة	تعزيز الاحتياطات	إيجابي	لا يستدام	استقرار مؤقت	مرتبط بطفرة النفط	الفاصل المالي
ضعيفة جداً	تحديد الإيرادات	سلبي هيكل	عدم استقرار مزمّن	تحسن مؤقت	سبب الهشاشة	الاعتماد على النفط
مرتفعة إذا تحققت	توجيه للاستثمار	إيجابي قوي	نمو مستدام	تحسين جزئي	ضعف الهيكل الحالي	كفاءة الإنفاق
		إيجابي	استقرار طويل	أثر محدود	محدود التطبيق (10%)	تنوع الإيرادات

ملاحظة منهجية: تم تصنيف "عجز الموازنة" و"الفائض المالي" كمؤشرات تعكس نتائج السياسة المالية، بينما تم تصنيف "الاعتماد على النفط" كعامل هيكلي، و"كفاءة الإنفاق" و"تنويع الإيرادات" كسياسات مستهدفة.  
المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. نتائج التحليل القياسي في المبحث الثالث (جداول 5-13)
2. بيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي للفترة 2003-2025
3. الإطار النظري المستند إلى:

Mankiw, N. G. (2019). *Macroeconomics* (10th ed.).

New York: Worth Publishers.

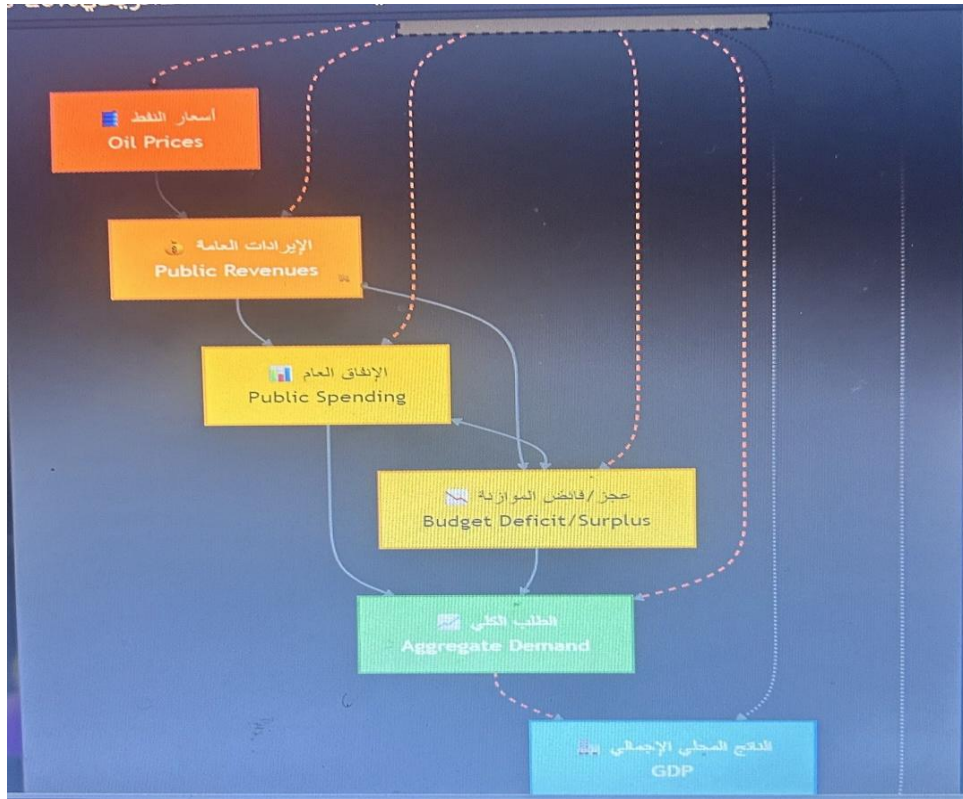
Blanchard, O., & Johnson, D.

(2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Pearson Education.

Khalaf, F. H. (2008). *Public Finance* (1st ed.). Amman: Modern Books World.

يقدم الجدول (14) تحليلاً مقارناً لفعالية سبع أدوات وسياسات مالية في الاقتصاد الريعي العراقي. تُظهر النتائج أن **الإنفاق العام** يحقق فعالية متوسطة، حيث ينشط النشاط الاقتصادي في المدى القصير (معامل 0.48) لكن أثره الطويل يضعف بسبب هيمنة النفقات التشغيلية (65%). أما **الإيرادات العامة** ففعاليتها متذبذبة، لارتباطها المباشر بتقلبات أسعار النفط (90% من الإيرادات). في المقابل، يُعد **الاعتماد على النفط** نقطة الضعف الأكبر (تقييم ضعيف جداً) كونه السبب الرئيس للهشاشة الاقتصادية. بينما يمثل **تنويع الإيرادات** الحل الاستراتيجي (تقييم مرتفع استراتيجياً) لتحقيق استقرار طويل الأجل، و**كفاءة الإنفاق** مطلب أساسي لتعزيز النمو المستدام. تعكس هذه النتائج أن فعالية السياسة المالية في العراق ليست خطية مستقرة، بل مشروطة ببنية الاقتصاد الريعي التي تجعلها رهينة لتقلبات أسعار النفط.

شكل (5): تحليل ديناميكية العلاقة بين أدوات السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الريعي العراقي



المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي (المبحث الثالث)، وبيانات وزارة المالية العراقية والبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2025)، والإطار النظري للأدبيات الاقتصادية.

ويبرز الشكل بشكل واضح أن الاعتماد على النفط يمثل العامل الأكثر تأثيراً سلبياً في الاستقرار الاقتصادي، حيث يشكل مصدراً رئيساً للهشاشة الاقتصادية، ويجعل جميع أدوات السياسة المالية رهينة لتقلبات خارجية لا يمكن التحكم بها.

يكشف الشكل (14) أن العلاقة بين السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي في العراق ليست علاقة خطية مستقرة، بل هي علاقة مشروطة ببنية الاقتصاد الريعي، حيث تفقد أدوات السياسة المالية فعاليتها تدريجياً كلما زادت درجة الاعتماد على النفط، مما يستدعي التحول نحو سياسات مالية هيكلية قائمة على التنويع الاقتصادي وتعزيز كفاءة الإنفاق العام.

الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، من أهمها:

1. وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2025)، حيث بلغ معامل الانحدار في المدى القصير (0.48).
  2. وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين الإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي في العراق للمدة نفسها، حيث بلغ معامل الانحدار في المدى القصير (0.42).
  3. ارتفاع قدرة النموذج على تفسير التغيرات، حيث بلغ معامل التحديد (0.78)، مما يعني أن الإنفاق العام والإيرادات العامة يفسران معاً نحو 78% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.
  4. الاعتماد الكبير على النفط: حيث شكلت الإيرادات النفطية نحو 90% من إجمالي الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، مما يجعل أدواتي السياسة المالية عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية.
- التوصيات: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات، أهمها:

1. تنوع مصادر الإيرادات العامة: العمل على زيادة مساهمة الإيرادات غير النفطية من 10% إلى 25% على الأقل خلال العقد القادم، من خلال تطوير النظام الضريبي وتحسين كفاءة التحصيل.
2. إعادة هيكلة الإنفاق العام: العمل على زيادة حصة النفقات الاستثمارية إلى 40% من إجمالي النفقات العامة، من خلال ترشيد الدعم وإصلاح نظام الرواتب والتقاعد.
3. تحسين كفاءة إدارة المالية العامة: تعزيز الشفافية والرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، والحد من الهدر المالي.
4. تعزيز دور القطاع الخاص: العمل على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة، من خلال تبسيط الإجراءات وتحسين البنية التحتية.

## 5. بناء احتياطات مالية في فترات الازدهار: الاستفادة من فترات ارتفاع أسعار

### References

- ✓ Bakhit, H. N., & Matar, J. (2009). Fiscal policy in Iraq and its role in influencing money supply during the period 1970–2009. *Al-Ghary Journal for Economic and Administrative Sciences*, 8(25).
- ✓ Bashim, H., & Fouka, S. (2022). The problem of democracy in rentier states. *Algerian Journal of Legal and Political Sciences*, 59(1).
- ✓ Khalaf, F. H. (2008). *Public finance* (1st ed.). Amman, Jordan: Modern Books World.
- ✓ Khalil, S. (1982). *Economics of money and banking: Monetary and fiscal theories and policies*. Kuwait: Kazma Publishing.
- ✓ Al-Saadi, A. K. (2015). *Public finance and fiscal policy in developing countries*. Amman, Jordan: Dar Al-Maseera.
- ✓ Al-Shammari, M. A. (2018). *Fiscal policy and its role in achieving economic stability*. Amman, Jordan: Dar Safaa.
- ✓ Abdel-Muttalib, A. H. (2010). *Public finance economics*. Alexandria, Egypt: University Press.
- ✓ Kazem, F. J., & Ubaid, B. K. (2014). Analysis of the impact of fiscal policy on economic stability and growth in Iraq for the period (2003–2010). *Journal of Economic and Administrative Sciences*, University of Baghdad.
- ✓ Ali, I. M., & Ahmed, M. S. (2021). The impact of expansionary fiscal policy on economic stability in Iraq for the period (2004–2016). *Al-Dananeer Journal*, (21).
- ✓ Al-Fatlawi, S. K. (2019). Measuring and analyzing the effectiveness of fiscal policy tools in the Iraqi economy for the period (1989–2017). *Journal of Economic Studies*.
- ✓ Hamza, K. H. (2025). Fiscal policy and its role in promoting economic diversification in Iraq. *Journal of Administration and Economics*, Al-Mustansiriya University.
- ✓ World Bank. (2023). *Iraq Economic Report*. Washington, DC.
- ✓ Central Bank of Iraq. (2023). *Annual Statistical Bulletin*. Baghdad.
- ✓ Ministry of Planning, Iraq. (2022). *Annual Economic Report*. Baghdad.
- ✓ Ministry of Finance, Iraq. (2023). *Annual Budget Report*. Baghdad.
- ✓ Mankiw, N. G. (2019). *Macroeconomics* (10th ed.). New York: Worth Publishers.
- ✓ Blanchard, O., & Johnson, D. (2017). *Macroeconomics* (7th ed.). Pearson Education.
- ✓ International Monetary Fund (IMF). (2021). *Iraq: Staff Report for the Article IV Consultation*.
- ✓ World Bank. (2022). *Iraq Economic Monito*